



إشكالية الدولة الرعية في العراق .. التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.

د. مظهر محمد صالح

04 ايار 2026



إشكالية الدولة الريعية في العراق .. التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.

لم يكن التحول الذي شهده العراق ، منذ أفول زمن الاستبداد الفردي إثر الغزو الأمريكي للعراق 2003، تحولاً مكتمل الأركان، بقدر ما كان انتقالاً متعثراً بين صورتين للدولة: دولة تُفكِّك إرثها القديم، وأخرى لم تكتمل شروط ولادتها بعد. فبقي الكيان السياسي معلقاً بين ديمقراطية في الشكل، وريعية في الجوهر، تُعيد إنتاج ذاتها وإن تغيّرت وجوهها.

وهكذا، لم تغادر الدولة مأزقها البنيوي، إذ ظل الريع أصل الحكاية وفصلها، ينسج خيوط السياسة كما تُنسج شبكات الولاء، ويُفرغ السوق من معناه، حتى غدا كائناً هامشياً في وطنٍ كان جديراً بأن يكون فيه فاعلاً أصيلاً. وفي هذا الفراغ، تَمَدَّت الزبائنية، وترسّخت أوليغارشياتٌ لا تستمد قوتها من الإنتاج، بل من القرب من موردٍ لا ينضب إلا بقدر ما ينضب العقل في تدبيره.

غير أن رياح التحولات الكبرى ،من تقلبات أسواق الطاقة إلى ارتجاجات الجغرافيا السياسية، قد أصابت هذا البناء في صميمه، فكشفت هشاشته، ودفعت إلى التساؤل: أيمكن للدولة أن تستمر بلا سوق ، أو أن ينهض سوقٌ في ظل دولة تُخاصمه في كل حين؟

من هنا، أخذت تتشكل ملامح أفقٍ جديد، تتلاقى فيه الدولة والسوق لا على سبيل التنازع، بل على قاعدة الشراكة، ضمن ما عُرف في الفكر الاقتصادي بـ اقتصاد السوق الاجتماعي، وهو تصورٌ لا يُقصى الدولة ولا يُطلق السوق من عقاله، بل يُقيم بينهما ميزاناً دقيقاً، كما نظر له فالتر أوكن (Walter Eucken) في تقاليد الأوردوليبرالية (Ordoliberalism) بكونه المؤسس لها ،حيث الحرية الاقتصادية لا تستقيم إلا بنظامٍ قانوني صارم، والعدالة لا تتحقق إلا ضمن سوقٍ منضبط.

فالأوردوليبرالية التي نشأت في ثلاثينيات القرن الماضي هي ليست دعوة لاقتصاد حر بلا قيود، بل هي فلسفة تقول إن الحرية الاقتصادية تحتاج دولة قانون قوية كي لا تتحول إلى فوضى أو احتكار.

كما أن هذا التحول لا يُختزل في تبديل الأدوات، بل هو انقلابٌ في المعنى: انتقالٌ من دولةٍ توزَّع إلى دولةٍ تُنظَّم، ومن سياسةٍ تُدار بالغبية إلى سياسةٍ تُدار بالعقل. وهنا يلوح دور “صنَّاع السوق” لا بوصفهم بديلاً عن الدولة، بل بوصفهم حاملِي ثقافةٍ جديدة، تُعيد وصل الاقتصاد بالأخلاق، على نحوٍ يذكّر بما ذهب إليه آدم سميث حين رأى في السوق فضاءً للأخلاق قبل أن يكون ميداناً للمصالح.

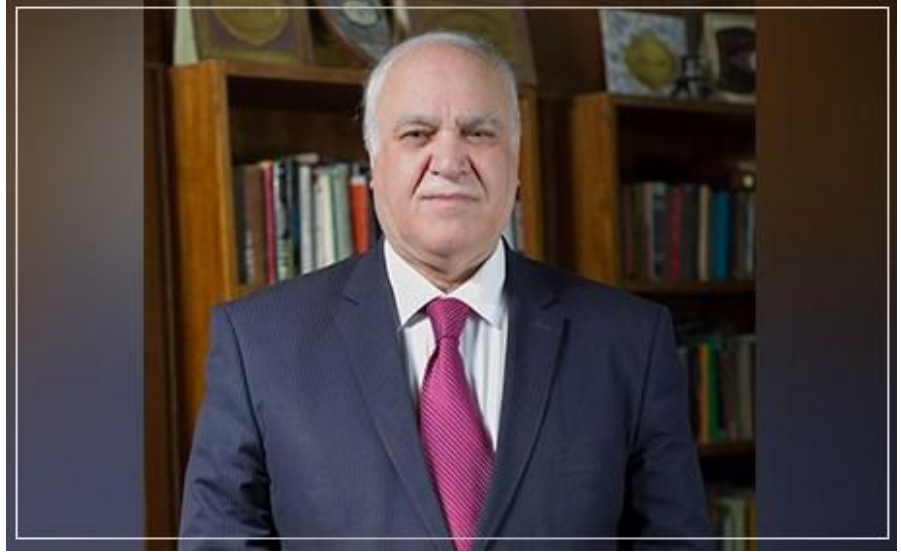
غير أن الحذر واجب، إذ ليس كل ما يُولد من رحم السوق محمود العاقبة، فقد نبّه كارل ماركس إلى أن رأس المال، إذا تُرك لسطوته، أعاد تشكيل الدولة على صورته، كما شدد جون رولز على أن العدالة لا تُستعار من السوق، بل تُفرض عليه من خارج منطقهِ.

لذا تتطلب معالجة اختلالات الدولة الريعية في العراق حزمة من التحولات المتداخلة: التي من بينها إعادة بناء الدولة القانونية وتعزيز سيادة القانون كما ان تحرير السوق يأتي ضمن إطار تنظيمي يمنع الاحتكار، فضلاً عن أهمية تفكيك شبكات الزبائنية السياسية وربط رأس المال الوطني بمسار تنموي إنتاجي، و تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. لذا فان استمرار التناقض بين البنية الريعية والديمقراطية ذات التمثيل النسبي، سيؤدي بلا شك إلى إعادة إنتاج الأزمة وتدويرها بصيغ مختلفة. وعليه، فإن تجاوز هذا المأزق يتطلب إعادة تأسيس العلاقة بين الدولة والسوق ضمن إطار حوكمة رشيدة. كما ان مستقبل العقد الاجتماعي لا يقوم على إقصاء أحد الطرفين، بل على إعادة ضبط العلاقة بينهما وفق قاعدة أساسية قوامها:

دولة قوية بالقانون، وسوق فعّال بالقواعد، وتنمية تستند إلى الإنتاج لا إلى توزيع الربح.

ختاماً، فإن العراق يقف على تخوم منعطفٍ فلسفي، لا يغيّر فيه أدوات ادارة الحكم فحسب، بل يعيد تعريف غايته: أي دولةٌ للربح أم دولةٌ للحق؟ أي سلطةٌ لتوزيع الامتياز أم نظامٌ لإنتاج الفرص؟ إن ما يُبشّر به من “لحظة ولادة” جديدة، كما يُشار إليها في 27 نيسان 2026، ليس حدثاً يُقاس باليوم والشهر، بل وعيٌ يتخلّق، وإرادةٌ تبحث عن صورتها. فإن أحسنت الدولة قراءة لحظتها، وأحسن السوق إدراك حدوده، أمكن أن تقوم بينهما معادلةٌ طال انتظارها: دولةٌ يُقيّمها القانون، وسوقٌ يضبطه النظام، وديمقراطيةٌ لا تُختزل في التمثيل، بل تتجسد في الكفاءة والعدالة معاً.

عن الكاتب: الدكتور مظهر محمد صالح: باحث اقتصادي و اكاديمي. مستشار رئيس مجلس الوزراء العراقي.





عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنيّة خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتبناها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600